مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN: 1112-8259 EISSN: 2600-6855
المجلد 12 العدد 2 / ديسمبر 2022 ص ص 227- 237

# ظاهرة الانحراف في الأوساط الشبابية في المجتمع الجزائري
## - دراسة وصفية للشباب المتعاطي للمخدرات-

# The phenomenon of delinquency among young people in Algerian society
## - A descriptive study of young drug addicts -

د. جاوت كريم*
جامعة الجزائر2، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2022/10/05 تاريخ التقييم: 2022/10/05
تاريخ القبول: 2022/10/26

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الانحراف الاجتماعي بمعناه الواسع في تطبيقه على أي سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات والمعايير التي تكون معلومة داخل النسق الاجتماعي، وكذا التعرف على الأسباب الكامنة وراء ارتكاب الشباب لهذا السلوك المنحرف الذي يضعهم في خانة الخارجين عن القانون والمجتمع، وبالتالي اقتراح الحلول والطرق العلاجية المناسبة الكفيلة بالقضاء على تلك الظاهرة أو الحد منها والابتعاد عن الانحراف ومسبباته.

خلصت الدراسة إلى أن سلوك التعاطي ليس خاصية ذاتية من خصائص السلوك، وإنما هو خاصية تشير إلى مستوى تقييم خارجي تعود مقاييس الحكم فيها أساسا إلى المعايير الاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:** انحراف، تعاطي، تنشئة اجتماعية، ضوابط اجتماعية، قيم ومعايير.

**Abstract:**

This study aims to identify the concept of social deviance in its broad sense in its application to any behavior that is not compatible with the expectations and standards that are known within the social system, as well as to identify the reasons behind young people committing this deviant behavior that puts them in the category of outlaws and society, and thus Suggest appropriate solutions and remedial methods to eliminate or reduce this phenomenon and move away from deviation and its causes.

The study concluded that the abuse behavior is not a subjective characteristic of the behavior, but rather a characteristic that refers to an external evaluation level in which the judgment measures are mainly due to social criteria.

**Keywords:** Deviance, Abuse, Socialization, Social Controls, Values and Standards.

*جاوت كريم، karimdjaout922@gmail.com

## 1- مقدمة

حمل التحديث معه الكثير من القيم والمعايير والأهداف الجديدة، والتي تعد بدورها مصدرا لكثير من المشكلات الاجتماعية، ومما لا شك فيه أن ظاهرة الانحراف وتعاطي المخدرات عند الشباب من أهم الظواهر التي تشكل هاجسا قويا لدى شعوب العالم، وهي آفة عالمية في أبعادها وآثارها ويعد انتشارها وتداولها وتعاطيها واتساع دائرة الإدمان عليها من أخطر أشكال الدمار الإنساني الذي يهدد معظم دول العالم يوما بعد يوم.

وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ واستفحلت بين أوساط الشباب بصفة خاصة، ورغم اختلاف حدتها فهي لا تعترف بحدود السن ولا تقتصر على فئة بعينها ولا تفرق بين جنس وآخر، تهدد الشاب والمراهق المتعلم والأمي...إلخ، هذه الوضعية التي ضيعت الشباب يلاحظ ملامحها العام والخاص، وقد أضحت المخدرات اليوم ملجأ للشباب لتبرير الفشل ونسيان الهموم وتحقيق السعادة المزعومة والمفترضة، والتي تؤدي إلى تعطيل عقل ويقظة الإنسان.

وقد يخل مشكل الإدمان على المخدرات بالدور أو العلاقة الاجتماعية للشباب المتعاطي والذين يتعرضون إلى صعوبات في مزاولة حياتهم اليومية بصفة عادية نظرا لتواجدهم في محيط اجتماعي يراهم مختلفين تماما عن الشباب العاديين الذين يعيشون حياتهم بطريقة سوية، فهم محرومون تماما من هذه المزايا والأدوار بسبب نبذهم من محيطهم الاجتماعي ويكون الاندماج الاجتماعي بالنسبة لهم مشكلا باعتبار سلوكاتهم منافية للقيم الاجتماعية المتعارف عليها، ولارتباطها بسلوكات أخرى يبدي أفراد المجتمع رفضا أو تحفظا وحساسية تجاهها كالعنف والسرقة والاغتصاب والشذوذ...الخ.

ومن هنا وجب كشف وتوضيح العلاقة بين سلوك التعاطي وعملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد عبر الأسرة كمؤسسة أساسية للتنشئة والمؤسسات الأخرى التي لا تقل أهمية عنها في عملية الاندماج الاجتماعي، والتي من بين المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقتها الاهتمام والالتزام بمتابعة الشباب المنحرفين حتى تتوصل إلى حلول مناسبة لمشكلة التعاطي وإدماجهم اجتماعيا، آخذة في الحسبان تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وعلاقتها أيضا بالمحيط الاجتماعي لهم،وكذا دور جماعة الرفاق في تعلم سلوك التعاطي وتأثير كل ذلك في توجه الشباب إلى إدمان هذه المواد المخدرة.

## 2-العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الانحراف وسلوك التعاطي

يجب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الممثلة لظاهرة الانحراف وسلوك التعاطي، والتي تعتبر من العوامل المساعدة على انتشار هذه الظاهرة عند الشباب، بداية بمحيطه الاجتماعي الأسري والمحيط الذي يشمل باقي المؤسسات الاجتماعية التي لها دور في تنشئته، وطبيعة هذه المؤسسات ومدى تأثيرها في ظهور سلوك الانحراف لدى الفرد، ويمكن في هذا الإطار التطرق إلى بعض العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الانحراف كمنطلق لمحاولات إيجاد تفسير لها نلخصها في ثلاث أبعادكما يلي:

**2-1 انحصار دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية:** ويتمثل في تخلي بعض المؤسسات التي تتوسط الفرد وباقي المجتمع باعتبارها المسؤولة عن تحديد الأطر والقنوات التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع، عن دورها ومسؤولياتها وانحصار وظائفها، تاركتا الفرد لوحده في مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... التي يشهدها المجتمع الحديث(عصمت، 2009، ص 5)، في

ضل ضعف المنظومة التربوية التي آلت إلى مستويات من الانحطاط الأخلاقي والتربوي والمعرفي والسلوكي بما لا يتيح تكوين الفرد تكوينا شاملا سليما ومتكاملا، مع الغزو الرهيب لمجتمعنا من قبل فضائيات أجنبية وما تروجه من أفلام العنف وتشجيع الانحراف، مما شكل خطرا حقيقيا على قيم ومبادئ المجتمع.

والشاب ليس وحده من يتحمل تبعات هذه الوضعية، بل إن الآباء هم أيضا موضوع هذا القلق الناتج عن أزمة المجتمع الحديث، من خلال بعد العائلة عن أداء مهامها الأسرية وتحمل مسؤولياتها اتجاه أبنائها، فهم لا يقومون بدورهم التقليدي ولا يتحسسون دورا جديدا لهم، إذ لم يعودوا يمثلون مصدرا للمعارف والخبرات الاجتماعية، ولم يعودوا يمثلون مصدرا للقيم الثقافية والمعايير الاجتماعية، وزادت وتيرة التطور التكنولوجي من التباعد بين الآباء والأبناء وخلق نوع من العجز عن الاتصال والتواصل بين الأجيال، وبالتالي فإن الأشخاص الراشدون فقدوا دورهم كموضوع للتماثل من طرف الأطفال والشباب مقارنة بالدور الذي تمثله جماعة الرفاق والزملاء أو الشارع، وبهذا التغير تغيرت تصورات و سلوكات ونمط العلاقات الاجتماعية وتغيرت معها القيم والمعايير الاجتماعية(Boutefnouchet, p. 32).

هؤلاء المراهقون والشباب الموجودون في وضعية سيئة داخل أسر في مرحلة تحول و مستاءون أيضا من مدرسة بغير نتائج أو مخرج واضح حول مستقبلهم لا يجدون مكانا واضحا لهم في مجتمع متأزم لا يعرف كيف يستقبلهم، فالمعرفة المتاحة لهؤلاء الشباب بالوسط الخارجي وبالعالم المحيط بهم يجعلهم أكثر رفضا لوضعيتهم وعجزهم، فهم يشعرون بأن مشاريعهم المستقبلية معطلة ومهملة، وأنهم لا يملكون أي سلطة ونفوذ على حياتهم ومستقبلهم.

كما أن الإهمال وضعف الحياة العاطفية في رحم الأسرة نفسها، وفقر التبادلات بين أفرادها، وأزمة المؤسسات الاجتماعية خاصة تلك المهمة في عملية التنشئة والاندماج الاجتماعي، (المدرسة، المساجد...الخ)، وفقدان الثقة في المعايير والقيم التقليدية للمجتمع، هذه الأسر تنتج لنا أفرادا سيعانون أشكالا مختلفة من الاضطرابات والمشاكل النفسية والاجتماعية أهمها مشاكل في الاندماج الاجتماعي(مشتاوي، 2016، ص 21).

**2-2 أزمة المجتمع الحديث:** إن أزمة المجتمع الحديث مرتبطة بالتطور الحضري الذي يتمثل في ضخامة المدينة وقلة الإمكانات والتجهيزات، أو عدم توزيعها بالشكل الذي يتيح للجميع الاستفادة منها وتمركزها فقط في أجزاء معينة من المدينة دون أخرى، وما ينتج عن ذلك من انحراف وشذوذ وتطرف وظهور جماعات هامشية كنتيجة للتمييز والإقصاء(خواجة، 2005، ص 74).

والسلوك الانحرافي هو سلوك نسبي يختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر، لذلك فهو يتغير بتغير أحوال المجتمعات باستمرار، خاصة بما يتعلق بالحداثة وظهور مفهوم عولمة الجريمة نتيجة انفتاح الأسواق وتداخل المعاملات الدولية، وهنا ظهر ما يعرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تعتمد على أحدث الوسائل التقنية، حيث أصبح المجرمون في ظل معطيات العولمة أكثر قدرة على الحركة وأوفر حظا في الوصول إلى أهدافهم الإجرامية(عصمت، 2009، ص 53).

والإنسانية في سباق التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي على شفا انقلاب كامل في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد انعكس هذا الأمر بصورة سلبية على دول العالم قاطبة، مما يستدعي زيادة التعاون بين كافة الدول التي تعاني من تفشي أشكال الجرائم ذات الصبغة العالمية ومواجهة المستجدات الجديدة والتطورات المتلاحقة من الجرائم المستحدثة الاقتصادية منها والاجتماعية(الترساوي، 2004، ص 20).

وقد أسفر التطور الذي أصاب الحياة الاجتماعية المعاصرة في مختلف جوانبها إلى ظهور ما يسمى بتيار الإجرام المعاصر، والذي يقصد به كافة الأنماط الحديثة للظاهرة الإجرامية بسبب ما يستجد في الواقع الاجتماعي من ظروف وما يطرأ على هذا الواقع من متغيرات تترك آثارها في السلوك الإجرامي فتغير من شكله وأسلوبه بل وطرق مواجهته، والطفرة الهائلة في وسائل الانتقال والاتصال أدت إلى تذويب الفوارق الحدودية بين المجتمعات، مما زاد في سرعة انتقال عدوى الانحراف والجريمة بشكل يفوق انتقال العدوى الجرثومية(زغلول، 1993، ص 16).

**3-2 العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية:** تتضافر عوامل كثيرة تدفع بالشباب إلى الانحراف، وتصنف عادة إلي عدة أقسام منها عوامل اقتصادية، عوامل نفسية، وعوامل اجتماعية، عكف العديد من الباحثين على دراستها مجتمعة باعتبارها تتكامل في تكوين شخصية المنحرف، و يمكن تلخيص العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الانحراف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في الظروف المالية الصعبة التي تمر بها الأسرة، والبطالة وما ترتب عنها من اختناق اجتماعي ومن مخاطر تهدد سلامة الفرد نفسه وأمن المجتمع برمته ومستوى الأمية الذي يسجل ارتفاعا مستمرا داخل العائلات....(عصمت، 2009، ص ص 122-125).

وقد تدفع بعض الأسر بأبنائها إلى براثن الانحراف و التعاطي بعيداً عن الرعاية والمتابعة بسبب الظروف المعيشية التي يواجهونها، مما يفتح أمام الأطفال أبواباً واسعة للقيام بالأعمال والسلوكيات الطائشة والمتهورة والانغماس في الشذوذ الأخلاقي والاجتماعي، فالطفل يتأثر بسهولة بالبيئة المحيطة به ، وينجرّ وراء رفاق السوء إذا لم يلق الرعاية والمتابعة المستمرة فهناك عوامل ترتبط بحاجات الفرد والمقصود بها الحاجة إلى أشياء أساسية كي يحيا حياة كريمة وسويـة، فكثيراً ما تؤدي مشاعر الإحباط واليأس وخيبة الأمل نتيجة الفقر والعوز والحاجة إلى انحراف الشباب وإتباع السلوكيات السيئة، مثل السرقة لشراء ما يسد حاجتهم من الملابس والألعاب ووسائل الترفيه، وأحياناً شح الوالدين وبخلهما وتقتيرهما بالمصروف على أبنائهم فالشاب ضمن هذه الأجواء الأسرية سيعاني من الحرمان المادي والعاطفي والرعاية والحب والحنان والعطف والتربية الحسنة، وهي من الضروريات النفسية الأساسية التي يجب أن تتوفر في الأسرة لينشأ الشاب نشأة صالحة تقيه مخاطر الجنوح والشذوذ الاجتماعي.

وقبل تحليل الدور الذي تلعبه حاجة الفرد في ارتكابه سلوكا منحرفا، يحتاج الأمر إلى معالجة الحاجات الإنسانية وعرض مختلف تقسيماتها،حيث تشير الحاجة إلى شعور الكائن الحي بالافتقار إلى شيء ما، ويستخدم مفهوم الحاجة للدلالة على الحالة التي يصل إليها الكائن نتيجة حرمانه من شيء معين، وهي تعبير على نقطة البداية لإثارة دافعية الكائن الحي وتحفيزه في الاتجاه الذي يحقق إشباعها(خليفة، 2000 ص20)، و هي تعبير عن استعداد أو حالة داخلية دائمة أو مؤقتة تثير السلوك الظاهر والباطن في ظروف معينة حتى ينتهي إلى غاية معينة(طه، 1979ص44).

ويؤكد العلماء والباحثون على وجوب معرفة الآباء والمربين لهذه الحاجات حتى يتمكنوا من توفير المناخ الصحي الملائم الذي يساعد الطفل على تفتح طاقاته حتى يتوازن وينتظم في حاجات حياته المتعددة، ذلك أن قوة الحاجة التي تكمن وراء أي جزء نوعي من السلوك تصبغه بصبغة انفعالية تصاحب خبرات الشخص الأولى، فالطفل الذي تلقى حاجاته الجسمية الأساسية حرمانا قاسيا مثلا لن ينمو أو يسلك بطريقة عادية، والغالب أن يصبح مثل هذا الطفل في المدرسة طفلا يعاني من مشاكل(دسوقي، 1997 ص 12).

ويمكن الخروج بخلاصة أن الانحراف والتعاطي كلاهما سلوك مضاد لقواعد المجتمع ومعاييره، وحسب طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية فإن السلوك يتعلم انطلاقا من البسيط إلى المعقد، ولتلك الظروف أثر في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد وفي إعداده وتكوينه النفسي والاجتماعي.

## 3- معايير قياس ظاهرة الانحراف

يعبر مصطلح الانحراف الاجتماعي لوصف وضع انحلالي يعتري مؤسسات المجتمع ويؤدي إلى انتشار الفوضى والاضطراب، وبالتالي يؤدي إلى انهيار المعايير وتضييع القيم السائدة، وينشأ الانحراف والتفكك عادة إثر وقوع تغيرات اجتماعية سريعة، ويتجلى في عدم الاتفاق الجزئي أو التام في الاستجابة للقيم العامة للمجتمع(الخشاب، 1981، ص 51).

ويتفق معظم العلماء والباحثين على أن السلوك ألانحرافي هو نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده، ومن المعلوم أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نظمه الاجتماعية ومعاييره وأعرافه التي تضبط سلوك أفراده وأن الخروج عن هذه المعايير يعتبر سلوكا منحرفا مما يؤدي إلى اعتبار فاعله منحرفا(عصمت، 2009، ص 147).

**3-1 المعايير النفسية كمقياس للانحراف:** يقصد بالمعايير النفسية مجموعة الصفات والخصائص التي تؤثر في تكوين الشخصية الإنسانية وتكيفها مع البيئة الخارجية، ويساهم في نشأة هذه الصفات والخصائص عوامل مختلفة، وقد أثبتت دراسات عديدة أن هناك بعض الخصائص النفسية تكون أكثر من غيرها في الميل إلى الانحراف وارتكاب الجرائم، لذلك فإن من تتوافر فيه هذه المعايير والخصائص قد يصبح مصدر خطر عند التحول للانحراف.

ويمكن القول بأن التكوين النفسي لا يؤدي إلى الانحراف دائما وإنما قد يكمن فيه الاستعداد للانحراف أو الإجرام، ويرى بعض الباحثون أن أي اضطراب سواء أظهر نفسه في صورة سلوك انحرافي أو إجرامي يمكن أن يكون ناتجا عن تفاعل عدة عوامل أهمها(السيد، 2012، ص 39):

**3-1-1 العوامل التكوينية:** تشمل هذه الحالات على الآتي:

- حالات الضعف العقلي.
- حالات الإحباط وعدم القدرة على تخطي الأزمات.
- حالات زيادة أو نقص نشاط الغرائز خاصة الغرائز الجنسية والأشكال العدوانية المختلفة.
- حالات الإصابة بالقلق وفقدان الثقة بالنفس.

**3-1-2 العوامل المرسبة:** المقصود بالعوامل المرسبة تلك الأزمات التي تأتي أحيانا في صورة إحباط شديد مع ميل للعدوان.

**3-1-3 العوامل الارتقائية:** هذه العوامل هي التي تختص بالنمو النفسي للفرد منذ أن يولد وحتى يصل إلى سن الرشد.

ونستخلص مما تقدم إلى أن الاستعداد ألانحرافي يتوافر في شخصية تعاني من خلل في أحد العناصر الوراثية والعناصر المكتسبة، من خلال الصراع بين الدوافع الغريزية الفردية وبين متطلبات الحياة الاجتماعية، حيث تلح الغرائز والشهوات على ارتكاب السلوك الانحرافي ( القوة الدافعة للانحراف) وتنهى المثل السامية والأخلاق الحميدة للفرد وتمنعه من ارتكاب الجريمة (القوة المانعة للانحراف)(ثروت، 2007، ص 90)، ويظهر هذا الاستعداد كامنا حتى يلتقي بأحد

العوامل الخارجية المحيطة بالشخص التي تتفاعل معه وتظهر في شكل سلوك إجرامي أو سلوك انحرافي(عارف، 1971، ص 222).

ومن الناحية الدينية قد يعود سلوك الانحراف لمعايير ذاتية نفسية، وتتضمن الانحراف عن الفطرة وإتباع الشيطان وإتباع هوى النفس وضعف الإيمان، فضعف الوازع الديني والذات الأخلاقية من شأنه أن يجعل الفرد فريسة للأزمات النفسية والاضطرابات السلوكية التي تؤدي إلى الانحراف، ويؤكد علي حسن المشرفي على أن العوامل تتمثل في الأصول الثلاثة وهي(المشرفي، ص 779):

– الأصل في الإنسان الفطرة السليمة، وعليها ينشأ الإنسان صالحا، إذا لم يجد من المؤثرات الخارجية ما يصرفه عن حالة الصلاح،

– الإنسان جبل على غريزة حب الذات والميل الشديد إلى الإشباع المفرط لمطالب الذات، وهذه الغريزة ذات وجهين نافع وضار والوجه الضار قد يجر الإنسان إلى الطغيان ويؤثر في المجتمع، ولذلك جاءت التعاليم الإسلامية لتكف الغريزة الضارة بربط الدنيا بالآخرة فتكون الغريزة النافعة هي المؤثرة في حب الذات،

– وأخيرا الاستعداد للتأثر، لأن الطبع البشري يضم استعدادين ينزع كل منهما بالإنسان إلى اتجاه يضاد الآخر، كما في قوله تعالى: "ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها"(سورة الشمس، الآية 7-8)، وهذا التأثر يتأتى عن طريق العوامل الخارجية.

ويتضح من خلال ما سبق، أن الإسلام أعطى أهمية قصوى للانحراف والجريمة من خلال النصوص في القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، تصلح لكل زمان ومكان.

**2-3- المعايير الاجتماعية كمقياس للانحراف:** عندما تنحرف القيم عن مجرى الاعتدال، وتميل الاتجاهات عن جادة الصواب ويبتعد الفرد عن المبادئ والمثل العليا، وتشد الاستقامة عن مسارها السوي وتعجز الوظائف عن بلوغ الغايات، تعتلي النفس وتخرج عن معايير وقواعد الأخلاق لتنحرف العقول وتضطرب الأفكار وتختل الذهنيات وتتصدع سلامة الأسرة، ترتكب الفاحشة والخطأ وتسود الجريمة وينتشر العنف داخل مجتمع ضعيف التماسك.

لقد أصبح واقع الشباب في الكثير من أبعاده ينذر بالخطورة، نتيجة تفشي مختلف الآفات والانحرافات وتصاعد ظاهرة العنف والإجرام، خاصة الاتجار وتناول المخدرات والانخراط في مختلف جمعيات الأشرار بشكل لافت للانتباه، رغم بعض المهدئات السياسات الحكومية التي تقدم من حين لآخر من أجل التخفيف عن بعض مشاكله وتوتراته، وتحاول إدماجه في المجتمع ليكون أداة إنتاج وتطوير بدل من أن يكون أداة قتل وهدم لكل ما يرمز للدولة والمجتمع(عبد السلام، 2014، ص 111).

والانحراف من هذا المنظور يمكن أن يقحم الفرد في هامش المجتمع، كشكل من عدم التوافق مع معاييره وقيمه أو كشكل من هويته، أين يجد الفرد المنحرف المدمن مكانته الاجتماعية والإجابة عن مطالبه وتساؤلاته من خلال اندماجه في مجتمع التعاطي، ومنه في الانحراف والجريمة والسلوك الانتحاري...إلخ.

ومن هذا المنطلق، فإن الانحراف وتعاطي المواد المخدرة يمثل بالنسبة للفرد قيم جديدة أو بالأحرى الثقافة المضادة للمجتمع (CONTRE -CULTURE)، وهي بمثابة رباط قوي بالنسبة للشباب ودعامة مع جماعة المنحرفين بغض النظر كونها حقيقية أو مزعومة، أين يمكن للشاب أن

يتواصل مع جماعة المنحرفين وأن يجد بينهم الدفء والدعم المتبادل الذي لم يجده في محيطه الأسري أو المدرسي الذي يرفضه.

فالسلوك المنحرف يشكل بالنسبة للشباب وسيلة لتحقيق عدد معين من الأهداف على المستوى النفسي والاجتماعي من خلال المحافظة على تلاحم المجموعة، وذلك بالمحافظة على العلاقات بين أفرادها، فالانحراف هو القاسم المشترك بين هؤلاء الأفراد الذين يشعرون بالانتماء إلى مجتمع الجريمة، وهم يفخرون بالانتماء إليه بدلا من انتمائهم لمجتمع يرفضونه ويرفضهم والسلوك المنحرف من هذا المنظور يحمل معاني أو دلالات معينة، إنها تعبير عن القلق والضجر، تعبير عن حاجة ما، إنها الخطاب الذي من الممكن أن يرجع إليه الشاب عندما لا يجد أي منفذ أو خطاب آخر سوى تحطيم الذات، وهي رسالة يمكن أن تعبر عن التضامن بين أفراد المجتمع على الأقل بالنسبة لهؤلاء الشباب المنحرفين، فالانغماس في تيار المادية المدمرة والبعد عن النهج الصحيح في غالبية المجتمعات أورث الشباب بصفة خاصة العديد من العادات التي تمثل طريقا للجريمة لا مخرج منه إلا بعودتهم ثانية للمنهج الأخلاقي القويم(خليل، بدون سنة، ص 356).

**3-3- المعايير الاقتصادية كمقياس للانحراف:** يرى كل من وست وفارنتن(West& Farrington) أن انخفاض الدخل الأسري هو أحد المعايير الدالة على العوامل التي تميز المنحرفين عن غير المنحرفين، فالأطفال المنتمون لأسر فقيرة الذين يشغل أوليائهم وظائف أو مهن دنيا هم أكثر انحرافا من الأطفال الآخرين فانخفاض الدخل الأسري هو العامل الأكثر تمييزا بين المنحرفين المزمنين والمنحرفين غير المزمنين، الذين يأتون من أوساط اجتماعية فقيرة تتلقى مساعدات من الضمان الاجتماعي أو مصالح العناية بالبطالين(west &Farrington,1977,p157).

وتزداد أهمية البعد الاقتصادي ويزداد معه أيضا الشعور بالا أمن، مع زيادة اعتماد الشباب وارتباطهم ماديا بأسرهم وعدم إمكانيتهم التمتع باستقلالهم، في حين تزداد المتطلبات المادية وذلك مع امتداد فترة الدراسة والتكوين بالنسبة للشاب، وبالتالي تأخر التحاقهم بالحياة العملية التي تضمن لهم مصدرا للمال والإمكانات المادية ما يجعلهم مستقلين عن أسرهم، وهو عامل مهم، إذ لا يكتمل نمو الفرد وبناء شخصيته بكيفية سليمة إلا بحدوث هذه الاستقلالية وبالتمتع بمزايا الأفراد الراشدين في المجتمع، وهو ما يفترض من الناحية السيكولوجية أن ينموا في نهاية مرحلة المراهقة.

وللفراغ والبطالة تأثير نفسي على معنويات الشباب خاصة مع ضعف الإقبال والاهتمام بمختلف النشاطات الثقافية والرياضية كبديل عن فرص العمل، فحجم الفراغ الذي يعيشه الشباب الجزائري يجعله يعيش تائها وحائرا من نفسه، حيث لا يعرف ماذا يفعل وإلى أين يذهب ولماذا هو موجود ومكانته في المجتمع، لذلك يجد نفسه تنطبق عليه القاعدة الفيزيائية التي تقول: " إذا لم تملأ الإناء ماء فإنه سيملأ هواء"، ومقولة الإمام الشافعي الشهيرة:" إذا لم تشغل نفسك بالخير شغلتك بالشر"، وبناء على ذلك كثيرا ما تنتابه أفكار مشوشة تدفعه إلى ملء فراغه بكل ما يخطر بباله، حتى ولو كان شيئا يضر به(عبد السلام، 2014، ص124).

يضاف إلى ذلك نسبة البطالة المرتفعة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من موارد مالية لكنها لا تنتج الثروة التي بواسطتها تحقق مناصب شغل كثيرة، والذي يبين أن من أهم المشكلات التي تواجه الشباب الجزائري هو ارتفاع نسبة البطالة مع ارتفاع المستوى المعيشي(الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2007) وغلاء المعيشة مع ضعف الدخل المادي جعل الكثير من أفراد المجتمع يسعون للاسترزاق بكل شيء سواء بطرق أخلاقية أو غير أخلاقية، والمتاجرة في كل شيء كالمخدرات والمنشطات ومختلف السموم، وتدبير كل شيء للحصول على الثروة مهما كانت عواقبها(عبد السلام، 2014، ص 125).

## 4-التدابير الوقائية والعلاجية لانحراف الشباب

إن تفشي ظاهرة الانحراف وما يصاحبها من جرائم كالعنف وتعاطي السموم داخل المجتمع، والتي أضحت تنتشر بدرجات متفاوتة من منطقة لأخرى، تقتضي الدراسة والتحليل والتأمل فيها بجدية وموضوعية من طرف القضاة والأطباء الشرعيين والمختصين من علماء النفس وعلماء الاجتماع وباقي المؤسسات المعنية، لتضع في الأخير ميكانزمات تحد من انتشارها خاصة بين الفئات الشبابية، التي أصبحت عرضة لهذه الآفة بسبب تواجدها في الشوارع وفي المؤسسات وغيرها من الأماكن العمومية، والتي تلحق الأذى بالصحة الجسمية والعقلية وتؤثر في أداء الوظائف الاجتماعية أو الاقتصادية(الحفار، 1993، ص 48).

إذ لا بد من الاهتمام العلمي بموضوع الانحراف المسلط على الشباب بوجه خاص لتستفيد من نتائجه مؤسسة الأسرة بالدرجة الأولى، ولابد من معالجة مختلف الأسباب التي تقف وراءها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ذلك أن الوقاية خير من العلاج، لذلك يجب اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة ووضع آليات اندماجية لفائدة الشباب للتقليل من آثارها السلبية.

بعد أن كانت العقوبة غاية بحد ذاتها عمدت الدول بتأثير من المصلحين الاجتماعيين والعلماء الجنائيين الذين برزت كتاباتهم منذ أوائل القرن الثامن عشر إلى الاهتمام ببرامج إصلاحية في المؤسسات العقابية بغرض إعادة تأهيل المجرم اجتماعيا حتى يبتعد عن مهاوي الانحراف بعد إطلاق سراحه وعودته للمجتمع، وكلها تدابير ذات بعد علاجي ووقائي تعالج الحاضر تحسبا للمستقبل وتفاديا لما يمكن أن يتعرض له المحكوم عليه من مخاطر الانحراف فإذا لم يتم تأهيل المحكوم عليه بصورة صحيحة وإذا لم توفر له الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لإعادة انصهاره في مجتمعه بصورة سليمة، فإن فرص الوقوع مجددا في مهاوي الانحراف تصبح أكثر وفرة وهذا ما يدعو إلى التركيز على هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية كعامل مهم في الوقاية من الجريمة( العوجي، 1986، ص 98).

وتتمثل التدابير الوقائية والعلاجية في وضع إستراتيجية لمواجهة الانحراف في المجتمع والتي تكون مرتبطة بإدراك مجموعة من الأهداف المجتمعية الملحة، ولعل حماية الأمن والسلام الاجتماعي وضمان حقوق الإنسان في المجتمع وتعزيز جهود التنمية البشرية المستدامة وتوفير مناخ المشاركة والديمقراطية ودعم فرص الابتكار والإبداع، تمثل مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي يمكن أن تسعى إلى تحقيقها إستراتيجية مواجهة الانحراف والجريمة، ويكون ذلك بتعايش كل القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكل شرائحها الطبقية من خلال التكامل في نسيج واحد دون استغلال أو قهر(المحجوب، 1999، ص 17).

وهناك ثلاثة مستويات للوقاية من ظاهرة الانحراف الاجتماعي وهي(أبو المعاطي وآخرون، 2000، ص 207):

الأولى/ هي تلك الجهود التي تستهدف منع الظروف المسببة للمشكلات الاجتماعية من الظهور.

الثانية/ هي الجهود التي تستهدف الحد من خطورة المشكلة، بالاكتشاف المبكر لها وعزل تأثيراتها عن الآخرين إلى أدنى حد ممكن.

الثالثة/ هي كل الجهود التأهيلية التي تستهدف مساعدة الأفراد الذين وقعوا في المشكلة، لعلاج تأثيراتهم وتنمية قدرتهم بما يحول دون عودتهم إلى العمل ألانحرافي مرة أخرى.

ويتجسد الدور العلاجي أو التخفيف من شدة الانحراف على الأقل بشكل أساسي في:

- الدراسة الواسعة للتعرف على العوامل الأساسية والثانوية التي أدت إلى انحراف الفاعل.
- تشخيص المظهر والسلوك الانحرافي وتحديد عوامله ودوافعه ومسبباته.

– وضع خطة التدخل المهني المناسبة التي تتضمن برنامجا محددا لعلاج السلوك الانحرافي.
أما بالنسبة لإستراتيجية الحلول الممكنة تتبلور فيما يلي:

**4-1 إستراتيجية إعلامية:** شهدت وسائل الإعلام والاتصال خلال السنوات الأخيرة تطورات تقنية متسارعة ساعدت في تقريب مسافات المعرفة بالإطلالة على كافة المستجدات، ونظرا لذلك يمكن لوسائل الإعلام أن تساهم في مكافحة الجريمة والانحراف(عقبات، 2008، ص7)، من خلال طرح مشكلات الشباب وتخصيص محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة تتوجه إليهم، ويشرف على إدارتها مختصين في مختلف العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، وتعد برامج توعوية وتوجيهية للأسر لمساعدتها على مرافقة أبناءها والتكفل بمشكلاتهم وقضاياهم، من أجل تفعيل دور الأسرة كمؤسسة أولية وأساسية و إستراتيجية مع مساعدة الأسر التي تعاني من صعوبات في تربية أبنائها، وحسن معاملتهم وتحصينهم من كل الانحرافات والآفات الاجتماعية، عن طريق نشاطات المساعدة النفسية والاجتماعية وتحسين ظروف الحياة المعيشية بكل أبعادها، والتكفل بأبنائها من خلال إدماجهم في مؤسسات رياض الأطفال، الكشافة والنوادي الرياضية والثقافية والمؤسسات التعليمية والتكوينية، وإعداد برامج للشباب تثقيفية وتربوية وترفيهية وتحسيسية والتوعية بالقيم الدينية والوطنية، وتعزيز روح الانتماء لمجتمعه وتنمية روح المسؤولية لديه، ورفع مستوى تفكيره وتصوراته ليستطيع حل مشاكله بنفسه بطرق معقولة ومشروعة(عبد السلام، 2014، ص 127)، فالبرامج الإعلامية الناجحة والإرشادية تساعد في التبصر لأخطار الانحراف والمخدرات وأهمية القضاء على وجودها في المجتمع(عقبات، 2008، ص8).

**4-2 إستراتيجية تربوية تكوينية:** للمدرسة والجامعة دور مواكب لدور الأسرة والمسجد في تنشئة أفراد أسوياء، ويكون ذلك بتفعيل أدوار المؤسسات التربوية من أجل رفع المستوى التربوي والتكويني للشباب وتحصينه أخلاقيا علميا ومهنيا وثقافيا، ليستطيع التكفل بنفسه وبمشاريعه المستقبلية كذلك تنشيط المؤسسات التربوية والجامعية ومراكز التكوين المهني بالبرامج الثقافية العلمية والرياضية التي تساعد الشباب على الاندماج الاجتماعي أكثر، عن طريق تعزيز التكوين العلمي والتربوي النوعي لتحصين الأفراد علميا وثقافيا وتربويا بإتباع إستراتيجية بناء شخصية متوازنة من جميع جوانبها الجسمية النفسية العقلية والروحية والاجتماعية، وتدعيم المسابقات والمنافسات العلمية الرياضية والثقافية والأدبية، وجعل كل المرافق التربوية والجامعية في متناول الجمعيات والنوادي المتنوعة لتنشط في أوقات الفراغ والعطل(عبد السلام، 2014، ص128)، إلى جانب ذلك يمكن إقامة ندوات في المدارس والجامعات لبيان خطر الانحراف وتعاطي المخدرات(العرفي وابراهيم العدواني، 2010).

**4-3 إستراتيجية إدماجية تنسيقية وتعاونية**: يعتبر العمل أحد الوسائل الهامة في ضبط السلوك فالفرد كما يقول " ويلسن" أثناء العمل يتحكم في ذاته ويضبطها، وتوفير فرص العمل يشعر الفرد بمكانته الاجتماعية ويحدد له كيفية استخدامه لوقته(أبو حمزة، بدون سنة، ص63)، كذلك الانخراط في مؤسسات المجتمع ونشاطاته الاجتماعية الثقافية التربوية والرياضية، وتعزيز مؤسسات الشباب ولجان الأحياء بمختصين في مختلف العلوم النفسية والاجتماعية ذوي الكفاءة العلمية والنزاهة الأخلاقية، وتوفير فرص الانخراط أكثر للشباب في مختلف مؤسسات المجتمع الثقافية التربوية الرياضية وحتى السياسية، من أجل تفعيل ثقافة المواطنة وتعزيز روح الانتماء والاندماج الاجتماعي، وإتباع إستراتيجية تنسيقية وتعاونية ما بين القطاعات التربوية والتكوينية والثقافية والرياضية والأمنية، من خلال العمل بشكل تكاملي بين مختلف القطاعات للتكفل الجماعي بمشكلات الشباب و قضاياه، لمحاصرة بؤر الانحراف بين كل هذه الأطراف، وبالتالي تجسيد برامج النشاطات الجوارية على مستوى كل الأحياء والمناطق ذات الأولوية، وذلك من خلال وضع

الاستراتيجيات الكفيلة بمراقبة المشكلة ومتابعة تطوراتها والسيطرة على جوانبها المختلفة(مزهر، 2012، ص 21).

**4-4 إستراتيجية ردعية وعقابية:** تعتمد مكافحة الانحراف والجريمة أمنيا على القيام على معالجة مشكلات الشباب في ضوء سياسة الدفاع الاجتماعي، عن طريق تدعيم المنظومة التشريعية بنصوص قانونية تتجاوب مع تطورات أشكال الجريمة وتعقيداتها، وضرورة تبني العقاب الردعي ضد المجرمين المنتهكين للقواعد الاجتماعية، إلى جانب النصوص التي تشدد على دور الأسرة ومسؤوليتها اتجاه أبناءها لمنع كل أشكال الإهمال أو التعامل القصري، سواء مع الأبناء أو مع الأزواج، ومحاربة ومنع كل أشكال الأنشطة غير الرسمية وغير المراقبة من قبل مؤسسات الدولة، مع التفكير في إدماجها في النسيج الاقتصادي الرسمي، وتجفيف منابع الجريمة من خلال تكفل فعلي وسريع بالأفراد المسبوقين قضائيا نفسيا واجتماعيا وإدماجهم السريع مهنيا(عبد السلام، 2014، ص 129) ولا يقتصر نشاط تلك الأجهزة على جانب واحد من هذه الجوانب بل يتم ذلك بالتعاون محليا مع أجهزة المكافحة ثم دوليا(الجابري، 2011، ص 107).

## - الخاتمة

يعد الإدمان وتعاطي المخدرات من مشكلات انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها مؤديا إلى رد فعل واضح من الجماعة، لذا فالمشكلة الاجتماعية تظهر حينما ينحرف بعض أفراد المجتمع عن القيم والمعايير السائدة فيه.

وشغلت مشكلة الانحراف وتعاطي الشباب للمخدرات بال الباحثين في محاولاتهم لمعرفة أبعاد هذه الظاهرة ومدى ما تشغله من حيز في المجتمع، برصد حركتها ورسم خارطة بارزة عن مدى انتشارها وسماتها العامة على حسب التغيرات والتحولات المعاصرة، فالانحراف وسلوك التعاطي ليس خاصية ذاتية من خصائص السلوك، وإنما هو خاصية تشير إلى مستوى تقييم خارجي تعود مقاييس الحكم فيها أساسا إلى المعايير الاجتماعية، وباختصار فإن السلوك المنحرف يتم تعريفه اجتماعيا باعتباره مشكلة وذلك من قبل المجتمع كله ومن قبل تلك القطاعات أو الجماعات التي تواجهه(اسماعيل وآخرون، 12 ص1984).

## - قائمة المراجع


. عدلي، عصمت. (2009). *الجريمة وقضايا السلوك الإنحرافي بين الفهم والتحليل*، الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

. Boutefnouchet, M. (s.d.). *La Société Algérienne en Transition.* Alger: Office des Publication Universitaires.

. فاطمة الزهراء، مشتاوي. (2016). *العلاج الأسري والطفل الحامل للمشاكل النفسية*، الجزائر: دار النشر دحلب.

. عبد العزيز، خواجة. (2005). *مبادئ في التنشئة الاجتماعية*، وهران: دار الغرب لنشر والتوزيع.

. عصام إبارهيم، الترساوي. (2004). *مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات - التاريخ والسياسات* -. القاهرة: إصدارات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

. سمير أنور، زغلول. (يناير 1993). الأبعاد الحديثة للمتغيرات الأمنية وانعكاساتها على منظومة إعداد ضباط الغد، *مجلة كلية الشرطة*(العدد الثاني).

. عبد اللطيف محمد، خليفة. (2000). *الدافعية للإنجاز*، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
. فرج، طه. (1979). *الشخصية ومبادئ علم النفس*، القاهرة: مكتبة الخانجي.
. كمال، دسوقي. (1997). *النمو التربوي للطفل والمراهق*، بيروت: دار النهضة العربية.
. مصطفى، الخشاب. (1981). *دراسة في علم الإجتماع العائلي*، بيروت: دار النهضة العربية.
. طارق، السيد. (2012). *الإنحراف الإجتماعي، الأسباب والمعالجة*، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
. جلال، ثروت. (2007). *علم الإجرام و علم العقاب*، الإسكندرية: دار الهدى للمطبوعات.
. محمد، عارف. (1971). *الجريمة في المجتمع*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
• علي حسن، المشرفي. (1992). المنهج الإسلامي في تدريس علوم الإجرام، أعمال مؤتمر التوجيه الإسلامي للعلوم، 18-26 إبريل، جامعة الأزهر، القاهرة.
• لشمس سورة الشمس، (الآية 7-8).
. خالد، عبد السلام. (ديسمبر 2014). *عوامل الإنحراف الإجتماعي لدى الشباب واستراتيجيات التكفل والعلاج*، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية.
. أحمد ضياء الدين، خليل. (بدون سنة). *الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل- دراسة نفسية جنائية للجريمة سلوكا ومواجهة*، القاهرة: مطابع الطويجي.
. west D, j., & Farrington, (1977). *the délinquant way of life.* Londres: heineman.
. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. (2007). *الشباب في منظومة المجتمع المدني*، القاهرة، تاريخ الاسترداد 2007
. محمد سعيد، الحفار. (1993). *المخدرات مأساة البيئة المعاصرة*، جامعة دمشق: دراسة عالمية.
. مصطفى، العوجي. (1986). *دروس في العلم الجنائي، الجريمة والمجرم*، ط2، بيروت: مؤسسة نوفل.
. أيمن رفعت، المحجوب. (1999). *الشباب طريق السلام الإجتماعي*، القاهرة: المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية.
. ماهر، أبو المعاطي وآخرون. (2000). *الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب*، القاهرة: مركز نور الإيمان للطباعة.
. أحمد مظهر، عقبات. (2008). طرق إنتاج برامج التوعية الإعلامية للوقاية من أضرار المخدرات، 07، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
. فاطمة، العرفي، وليلى ابراهيم، العدواني. (2010). *جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع*، الجزائر: دار هومة.
. الهادي علي بوسيف، أبو حمزة. (بدون سنة). *المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات*، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
. زياد ذياب مزهر. (2012). *المعالجة الأمنية والوقاية لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية*، منتدى الأبحاث القانونية.
. أيمان محمد، الجابري. (2011). *القواعد المنظمة للتعامل بالمخدرات في دولة الإمارات*، الإسكندرية: الجامعة الجديدة.
. عزت سيد، اسماعيل، وآخرون. (1984). *جنوح الأحداث*، ط1، الكويت: وكالة المطبوعات.